وذلك بتخفيض اثنين بالمئة من نفقات تشغيل مختلف المرافق الحكومية.

○ خفض المساعدة الفورية المقدمة الى المهاجرين الجدد بقيمة ثلاثة آلاف شيكل للعائلة الواحدة، وزيادة عدد طلاب «الاولبانيم» وتقليص المساعدة للطلاب المهاجرين، والغاء الاعفاء الضريبي على السيارات.

○ الغاء الدعم الحكومي عن المواد الغذائية كافة، مع الاحتفاظ بالرقابة على اسعارها.

○ خفض مجموع أيام تجنيد الاحتياط في الجيش الاسرائيلي من عشرة الى ثمانية ملايين يوم خدمة، مع زيادة اعداد الجيش الدائم في المقابل (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

ميزانية هجرة وأمن

تشير الأرقام المعلنة لمشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة الى سيطرة بندي الامن (١٠,٧ مليارات شيكل) والهجرة والاستيعاب (١٢,٣ مليار شيكل) على مجمل النفقات العامة، مضاف اليهما تسديد الفوائد عن قروض الدولة بقيمة ٩,٧ مليارات شيكل. أمّا الخدمات العامة (تربية وتعليم وصحة ورعاية اجتماعية)، فبلغ مجموع مخصصاتها ١٤,٤ مليار شيكل، ونال القطاع الاقتصادي ٢,٩ مليار شيكل من الميزانية المقترحة (**دافار**، ٢٥/١٢/١٩٩٠). ومقارنة بالعام ١٩٩٠، فان النفقات العامة لميزانية ١٩٩١ سجلت زيادة بنسبة ٢٣ بالمئة، كنتيجة للزيادة الهائلة في نفقات استيعاب المهاجرين، كما ظهر ذلك، بوضوح، في مخصصات وزارات البناء والاستيعاب والتعليم والصناعة والتجارة. ومع هذه الزيادة في النفقات العامّة كان لا بد من زيادة العجز الذي ارتفع الى ٦,٣ مليارات شيكل بدون اعتماد. ولتغطية هذا العجز، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٦ الى ١٨ بالمئة، وفرض رسوم استيعاب بنسبة خمسة بالمئة على ضريبة الدخل. كما تعتزم الحكومة بيع عدد من شركاتها العامة لتأمين مبلغ ١,٨ مليار شيكل، وتأمين قروض من الخارج بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل، واستخدام ودائع الحكومة في «بنك اسرائيل» بقيمة ١,٨ مليار شيكل، وتجميع رأس مال اجمالي من الجمهور بقيمة ٤,٧ مليارات شيكل. واعتبر مدير عام وزارة المالية، يعقوب ليفيشتس، ان «نسبة العجز في الميزانية بلغت حدّ الخطر، ولكنها مشروعة، نظراً الى الاعتبارات على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال، يجب ان ننظر الى الهجرة على انها استثمار، وبالتالي يجب تمويلها على حساب الاجيال المقبلة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٢/١٩٩٠). واعتبر المراقبون الاقتصاديون ان الخطر الاكبر في عجز بهذا الحجم هو اضطرار الحكومة الى تحويل الموارد المالية من القطاع التجاري الى القطاع العام لتمويل هذا العجز. وطالما ستكون الحكومة بحاجة الى حشد كميات كبيرة من الاموال من السوق المحلي، فان الاحتمالات تتزايد بارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي لا مفرّ من اللجوء الى الاقتراض والحصول على مساعدات من الخارج، تفادياً للدخول في دوّامة التضخم والفائدة المرتفعة والبطالة المتزايدة التي يتوقع ان تصل عشرة بالمئة العام ١٩٩١ (**معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

موقف حزب «العمل» والهستدروت

شنّت الاوساط العمّالية انتقادات حادة على مشروع الميزانية المقترحة. واعتبر رئيس حزب «العمل» عضو الكنيست، شمعون بيرس، ان الحكومة قصّرت في اداء دورها الاقتصادي، وخاصة في مجال تقليص النفقات بدلاً من زيادة الضرائب. وقال مشيراً الى تأثير الوضع السياسي في نجاح الخطة الاقتصادية واستيعاب الهجرة: «لا يمكن استيعاب المهاجرين بدون أموال؛ والمطلوب حوالى ٢٥ مليار دولار على أقل تقدير. والسؤال هو من أين نأتي بهذه الاموال؟ لو كان الوضع السياسي مختلفاً، لكان بالامكان الحصول على هذه الاموال من اوروبا» (**دافار**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

وتوقع رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، ان يصل العجز نسبة ١٣ ـ ١٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، الامر الذي سيؤدي الى انفجار التضخم والتسبّب في كارثة اقتصادية. وشدّد عضو الكنيست جاد يعقوبي، أيضاً، على خطورة العجز الكبير في الميزانية، الذي سيؤدي الى تضخم مرتفع وبطالة كبيرة. واعتبر ان الهجوم على سياسة الليكود الاقتصادية يجب ان يتركز على